# الدور السياسي للاتحاد الإفريقي في مواجهة ظاهرة الإرهاب

أ. أيمن مصطفى أبو سالم (*)  أ.د. إبراهيم نصر الدين (**)

• **مُلخص:**

في ضوء التهديدات والمخاطر المتنامية التي تطرحها الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في مختلف الأقاليم الفرعية في أفريقيا تسعى الدول الإفريقية إلى مواجهة الإرهاب عبر استراتيجيات سياسية وأمنية واقتصادية متكاملة، مع التركيز على التعاون الإقليمي والدولي.، وقد خطا الاتحاد الأفريقي خطوات بناءة فى مكافحة تلك الظاهرة منذ بدء انتشارها بدول القارة باتخاذ تدابير واسعة باول قمة افريقية عقدت من اجل مواجهة الظاهرة.، ومعالجة نقاط الضعف المؤسسية في الدول الأعضاء والتي تجعلها عرضة للهجمات الإرهابية بتعزيز المؤسسات الإقليمية والقارية.، واستحداث أجهزة قارية جديدة لتحسين التعاون الأمني والاستخباراتي بين الدول الأعضاء. وقد اسفرت تلك الجهود عن إنشاء صندوق أفريقي لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى إنشاء آلية تعاون أجهزة الشرطة الأفريقية (أفريبول).، وتوجت تلك الجهود بفتح قنوات التعاون بين أجهزة الاستخبارات الأفريقية في مكافحة تلك الظاهرة عن طريق تأسيس لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية– السيسا – التي اتخذت خطوات كبيرة في تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق الأمن الجماعي لمواطنيها.

**الكلمات المفتاحية:** الدور السياسي، الاتحاد الأفريقي، ظاهرة الإرهاب، الأفريبول، السيسا

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

# The Political Role of the African Union in Confronting the Phenomenon of Terrorism

**Ayman Mustafa Abu Salem  Prof. Dr. Ibrahim Nasr El-Din**


- **Abstract**

In light of the growing threats and dangers posed by the cross-border activities of terrorist groups across various sub-regions in Africa, African states are striving to combat terrorism through integrated political, security, and economic strategies, with a strong emphasis on regional and international cooperation. The African Union has taken constructive steps in countering this phenomenon since its emergence in the continent, starting with the wide-ranging measures adopted during the first African summit held specifically to address the issue. The Union has worked to address institutional weaknesses in member states that render them vulnerable to terrorist attacks by strengthening regional and continental institutions, and by establishing new continental bodies to improve security and intelligence cooperation among member states. These efforts have led to the creation of an African Counter-Terrorism Fund, as well as the establishment of the African Union Mechanism for Police Cooperation (AFRIPOL). These initiatives culminated in the opening of cooperation channels among African intelligence agencies to confront this phenomenon through the establishment of the Committee of Intelligence and Security Services of Africa (CISSA), which has taken significant steps toward enhancing the exchange of intelligence information among member states with the aim of achieving collective security for their citizens.


**Keywords:** Political role, African Union, terrorism phenomenon, Afripol, CISSA

- **مقدمة:**

هناك مؤشرات على إن القارة السمراء باتت تشكل بيئة خصبة لإرهابين أكثر أجراما واحترافا بعد وصول المد الداعشي الى شمال أفريقيا على نحو مضطرد في الآونة الأخيرة، إذ يبذل تنظيم داعش الإرهابي محاولات لإيجاد موطئ قدم له في بلدان على غرار ليبيا ومصر وتونس، إذ يوفر المناخ الأمني المضطرب في اغلب هذه الدول أرضا خصبة محتملة لتسلل المتطرفين الإرهابيين بسبب حدودها المليئة بالثغرات واحتدم القتال بين قوات موالية لحكومتين متنافستين تتحالف كل منهما مع جماعات مسلحة في ليبيا، في حين شكل التمرد الإسلامي والاضطراب الأمني الذى حدث في سيناء خلال العقد الماضي خطرا داهما على امن مصر.، وقد أظهرت مشاهد قتل المصريين ونشر فيديو ذبحهم عبر موقع رسمي تابع لتنظيم داعش الإرهابي ومقتبسات مجلة التنظيم بشأن عمليات الإعدام وجود رغبة لدى قيادة التنظيم في المزيد من التمدد الجغرافي آنذاك.

كما أن تبنى جهاديون انضموا الى تنظيم داعش، في تسجيل فيديو نشر على الإنترنت، اغتيال المعارضين التونسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي عام 2013، وقتل عددا من رجال الشرطة بين الفينة وأخرى.، وهو ما يثير القلق في وصول داعش الى تونس بطريقة أو أخرى، كما تبنت الجماعة المتطرفة ما يسمى بـ جند الخلافة في ارض الجزائر خطف وقتل أجانب فضلا عن نشاط جماعة بوكو حرام في مالى وشمال نيجيريا يثير المخاوف من تجدد أعمال القتل والدمار بهما، جل هذه التطورات الأمنية والأحداث الإرهابية تثير قلقا شديدا من توسع تنظيم داعش الإرهابي الذي يستغل الاضطرابات السياسية والانتكاسات الأمنية في هذا الدول الأفريقية لوضع موطئ قدم فيها[1].

---

([1]) محمد بشير جوب، جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب، موقع قراءات أفريقية، يراجع الرابط:
https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%AC%D9%87%D9%88%

في حين يعتمد محللون آخرون على بعض الأحداث الأمنية وتدخل بعض الدول الإقليمية والدولية الداعمة للإرهاب بصورة خاصة في أفريقيا ومنطقة المغرب العربي.، كي يشيروا الى ان بعض الحركات المتطرفة أقامت علاقات وثيقة مع جماعات متطرفة أجنبية على غرار تنظيم داعش، مما يجعلها تشكل خطرا على مستوى العمليات الإرهابية يهدد امن أفريقيا برمتها.، ومن ثم سنتناول في هذا البحث الخطوات السياسية التي اتخذها الإتحاد الإفريقي لمكافحة ظاهرة الإرهاب بقارة افريقيا ثم نتناول دور الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب بالاتحاد الأفريقي في مواجهة تلك الظاهرة وأخيرا دور أجهزة الاستخبارات لدول الإتحاد الإفريقي في مواجهة تلك الظاهرة

**المطلب الأول: الخطوات السياسية التي اتخذها الاتحاد الإفريقي لمكافحة ظاهرة الإرهاب**

من المعلوم أن أول هجوم إرهابي خطير شهدته قارة أفريقيا قام به تنظيم القاعدة في شرق إفريقيا، ففي عام 1998 تم تدمير مبني السفارة الأمريكية في كل من دار السلام ونيروبي في وقت واحد، وهو ما أودي بحياة نحو ثلاثمائة شخص. ومنذ ذلك الحين تتعرض إفريقيا لموجات متزايدة من الهجمات الإرهابية، وصلت إلى حد تقويض مؤسسات بعض الدول الأفريقية وعرقل جهود التنمية الوطنية فيها، ولا تكمن خطورة الظاهرة الإرهابية هنا في اتساع نطاق تهديداتها الأمنية ولكن في استخدام الساحة الإفريقية، بحسبانها نقطة ضعف استراتيجي، بهدف التدريب وتعبئة الموارد من قبل المنظمات الإرهابية العالمية [1].

وقد أدي هذا التصعيد الخطير في وتيرة ونطاق الهجمات الإرهابية في أفريقيا أن يصبح الإرهاب على قائمة أولويات الاتحاد الإفريقي. ومنذ عام 2010 يتصدر موضوع الإرهاب والتطرف البنود الدائمة في جدول أعمال مجلس السلم والأمن الإفريقي. وطبقا للبروتوكول المؤسس لهذا المجلس تم إنشاء لجنة فرعية لمكافحة الإرهاب. وقد أكدت قمة مالابو الإفريقية في العام المنصرم خطورة التهديدات الإرهابية التي تشهدها منطقة

(1) المرجع السابق.

الساحل والصحراء، ومنطقة القرن الإفريقي بما في ذلك الصومال وكينيا وجيبوتي، ومنطقة أفريقيا الوسطي [1].

أدى الاهتمام الإفريقي بخطورة الإرهاب وتأثيراته السلبية على النهوض الاقتصادي المتوقع لكثير من دولها إلى عقد أول قمة أفريقية حول الإرهاب والتطرف العنيف في نيروبي خلال شهر سبتمبر 2014. وقد نوقشت في هذه القمة مجموعة من الحلول الجديدة والمبتكرة التي تهدف إلى تعزيز الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب.، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى نوعين من التدابير أقرتهما هذه القمة:

أ- الأول يرتبط بعملية معالجة نقاط الضعف المؤسسية في الدول الأعضاء والتي تجعلها عرضة للهجمات الإرهابية. وقد تم التركيز هنا على ضرورة تأسيس آليات العدالة الناجزة، وتجفيف منابع تمويل الإرهاب، والقضاء على بؤر العنف المسلح والملاذات الآمنة التي يستخدمها الإرهابيون، ومراقبة الحدود، وتعزيز قدرات أجهزة الشرطة والقوات المسلحة. وفي هذا السياق نبه مجلس السلم والأمن إلى ضرورة معالجة الأسباب الرئيسة المؤدية للإرهاب ومن بينها استمرار الصراعات العنيفة، وعدم تطبيق القانون، وشيوع الاستبداد السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وسوء الإدارة [2].

ب- الثاني تمثل في تعزيز المؤسسات الإقليمية والقارية.، بما في ذلك إنشاء آليات جديدة لتحسين التعاون الأمني والاستخباراتي بين الدول الأعضاء. وبالفعل تمت الموافقة على الاقتراح الكيني بإنشاء صندوق أفريقي لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى إنشاء آلية تعاون أجهزة الشرطة الأفريقية (أفريبول). ولعل هذا التوجه الإفريقي الجامع في مواجهة الإرهاب قد يؤدي إلى إمكانية إصدار مذكرة اعتقال إفريقية بما

---

([1]) Joseph Léa NKALWO NGOULA**, L'Union Africaine à l'épreuve du terrorisme**: forces et challenges de la politique africaine de sécurité Cameroun, avril 2016, p4.

[2] Pascal DE GENDT, **L'Union Africaine face aux défit du continent, analyses et etudes politique international**, (Paris 2016) p 12

يعنيه ذلك من قيام الدول باعتقال المشتبه بهم وترحيلهم للمحاكمة في دولة أخري. بيد أن نجاح هذا التوجه يعتمد على إنشاء وحدات مشتركة متخصصة في مكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار القوة الإفريقية الجاهزة التابعة للاتحاد الإفريقي [1].

وعلى المستوي الإقليمي أظهرت خبرة إقليم غرب أفريقيا تزايدا محموما في الأنشطة الإجرامية والإرهابية العابرة للحدود. وقد ارتبط هذا التصعيد بالصراعات المسلحة في إقليم دلتا النيجر عام 2006، وعودة جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا عام 2009، واحتلال شمال مالي من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة في عام 2012. وقد كشف هذا المد الإرهابي في المنطقة هشاشة الدولة الوطنية، وخطورة التهديد الذي يمثله الإرهاب على السلام والأمن والتنمية. كما تبنت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) في فبراير 2013 إعلان ياموسوكرو لمكافحة الإرهاب، وهو ما يجسد تكملة لعملية شاملة بدأت في عام 2009وشارك فيها خبراء أفارقة وأجانب بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، ويكتسب إعلان جماعة الايكواس لمكافحة الإرهاب أهمية خاصة من عدة جوانب، فهو قد تبني تعريفا مشتركا للإرهاب. وعلي سبيل المثال تم النص على أن الدول الأعضاء تدين وبشكل قاطع جرائم الإرهاب وكل ما يتعلق بها سواء التحريض أو التمويل. كما أن وقوع أي هجوم إرهابي في دولة عضو يعد هجوما على الدول الأعضاء كافة. ومن جهة ثانية نص الإعلان على ضرورة تبني استراتيجية شاملة تنتهجها الدول فرادي وجماعات لمواجهة تهديد الإرهاب. وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة ركائز هي: المنع والملاحقة وإعادة البناء. وتعد الركيزة الأولي الأهم حيث أنها تتعامل مع مسببات التطرف والعنف. أما الملاحقة فإنها تعني سرعة استجابة الدولة من خلال التحقيق وإحباط الخطط الإرهابية وضمان إجراءات العدالة، في حين أن إعادة البناء ترتبط بمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالإرهاب

[1]– أميرة عبد الحليم، أفريقيا في تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب 2016 ... قراءة نقدية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 8-8 **http://acpss.ahram.org.eg** 2107

وحملات مكافحته. وفي أوائل العام الماضي أُعلن عن تشكيل مجموعة الدول الخمس في الساحل الإفريقي والتي تضم كلا من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو. وقد اتخذت هذه المجموعة من نواكشوط مقرا لها. وهي تهدف إلى تبني مشروع مارشال أفريقي بغية احتواء الجماعات الجهادية المتطرفة، وتنسيق خطط التنمية الخاصة بالدول الأعضاء. ولعل جميع الاستجابات السابقة على تنوعها تعكس مدي الاهتمام الإفريقي بتحديات الظاهرة الإرهابية.

**المطلب الثانى: الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب بالاتحاد الإفريقي والدور المنوطة به**

كان تزايد الالتزامات الدولية والإقليمية الواقعة على عاتق الدول الإفريقية بشأن مكافحة الإرهاب ابلغ الأثر على الإتحاد الأفريقي بحيث أصبح وجود أجهزة معنية بتنسيق الجهود ودفع التعاون الأفريقي على صعيد مكافحة الإرهاب في القارة أمرا من الضرورة بمكان ولقد تفاوتت جهود الإتحاد الأفريقي في هذا الصدد ما بين إحالة بعض المهام ذات الصلة بمكافحة الإرهاب لأجهزة قائمة بالفعل وما بين تأسيس أجهزة ومراكز جديدة تقوم بمهمة العمل على مكافحة الإرهاب في القارة تحت مظلة الإتحاد الأفريقي وهي كالآتي:

**1- مجلس السلم والأمن الأفريقي:**

يرجع إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى قمة لوساكا المنعقدة في 2001 وبالفعل فقد اعتمدت مفوضية الإتحاد البروتوكول المنشئ للمجلس في أغسطس عام 2002 بوصفه مسئولا عن الأمن الجماعى للشعوب الأفريقية وكذا بوصفه مسئولا عن الإنذار المبكر للصراعات والأزمات الأفريقية في الوقت المناسب وعلى نحو فعال وبموجب البروتوكول المكمل لاتفاقية منع الإرهاب ومكافحته الصادر عام 2004 على ما نحو ما سبقت الإشارة إليه [1].

1 – شيماء محى الدين، "دور المنظمات القارية والإقليمية الفرعية في مكافحة الإرهاب في افريقيا" في د. إبراهيم نصر الدين (محرر) **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية – الأفريقية**، (القاهرة: المركز العراقي الأفريقي للدراسات الإستراتيجية2016) ص130.

فقد أصبح مجلس السلم والأمن الأفريقي مسئولا عن تنسيق الجهود القارية في مجال مكافحة الإرهاب على أن يقوم بعدة مهام في هذا الصدد من بينها تطوير إجراءات عملية لجمع ودراسة ونشر المعلومات وإنشاء آليات لتسهيل تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وبعضها البعض حول الأعمال الإرهابية وأنشطة الجماعات التي ترتكبها وكذا دراسة الخبرات الإيجابية في مجال مكافحة الظاهرة، هذا بالإضافة الى مهمة المجلس في إعداد تقرير سنوي حول حالة الإرهاب في أفريقيا فضلا عن مراقبة وتقييم ما تم إنجازه في إطار خطة عمل الإتحاد الأفريقي وغيرها من البرامج ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وهو ما يعد معه مجلس السلم والأمن الأفريقي بمثابة الآلية العملية الرئيسية للاتحاد الأفريقي في مكافحة الإرهاب[1].

**2- المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب:**

جاء القرار بإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ضمن مقررات الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي والمنعقدة في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في مارس عام 2004 ولقد تضمن المقرر سبع مواد عنيت بإعلان قيام المركز وتحديد أهدافه وتبعيته ومهامه ومقره الرئيسي، ولقد نشأ المركز بالفعل في الجزائر عام 2004 بحيث أصبح بمثابة أداة ميدانية مشتركة لمكافحة الإرهاب بشكل فعال. ولقد نصت المادة الثالثة من مقرر إنشاء المركز على أنه مؤسسة تابعة لمفوضية الإتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن كما طالبت المادة 5 من المفوضية إعداد كافة الترتيبات ذات الصلة بتشغيل المركز من حيث هيكله وتشكيله وموارد تمويله حتى يتمكن من القيام بدوره كاملا بصفته جهازا لدعم المفوضية ولا سيما في مجال إعداد دراسات وبحوث وسبل ووسائل مكافحة الإرهاب وكذلك في مجال التدريب بالإضافة الى دوره كبنك معلومات.

---

1- إدريس عطية، "الإرهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر) ص ص 211-213.

من الجدير بالإشارة إليه أن إنشاء هذا المركز جاء بموجب مقترح تقدمت به الجزائر خلال الاجتماع الوزاري على المستوى للاتحاد الأفريقي المنعقد بالجزائر العاصمة عام 2002 حيث عرضت الجزائر استضافة مقر المركز وتقديم ما يلزم من مباني وتسهيلات ملائمة لتمكين المركز من الاضطلاع بمهامه [1].

بالنسبة لمجالات عمل المركز فيمكن إجمالها في مهمتين رئيستين الأولى تتعلق بإجراء البحوث والدراسات وكذا تنظيم الندوات والبرامج التدريبة حول كل ما يتعلق بمواجهة الإرهاب في القارة.

أما المهمة الثانية فهى تتمثل في المساعدة في تطوير سياسات واستراتيجيات مواجهة الإرهاب بالدول الأعضاء وتقديم المشورة الفنية اللازمة بشأن تنفيذ مقررات الإتحاد الأفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب في دول القارة [2].

**3- الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي للتعاون في مواجهة الإرهاب:**

عين رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي ممثلا خاصا للتعاون لمكافحة الإرهاب وذلك في أكتوبر عام 2010 وجاء قرار رئيس المفوضية تنفيذا لقرار مجلس الأمن بشأن منع ومكافحة الإرهاب والذى اعتمد في الجلسة المنعقدة في كمبالا في يوليو عام 2010 حيث أكد على الحاجة إلى تكثيف الجهود ودعم التعاون على صعيد مكافحة الإرهاب ولقد تم اختيار مدير المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ليتولى مهمة الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي للتعاون لمكافحة الإرهاب جنبا إلى جنب مع مهام وظيفته في إدارة المركز ومنذ تعيينه قام الممثل الخاص بعدد من الجولات الهامة التي تستهدف حشد الدعم للقارة لمكافحة إرهاب كما تستهدف تقييم الوضع في مختلف الدول الأعضاء وتحديد المسائل الأمنية ذات الأولوية والتي ينبغي معالجتها بالتنسيق مع السلطات الوطنية المعنية في هذه الدول[3].

---

([1]) الإتحاد الأفريقي، مقرر بشأن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، مواد 1، 3، 5
يراجع الرابط: http:// www.peaceau.org/uploads/ex-cl-dec-82-iv-a.pdf

([2]) إدريس عطية، م س ذ، ص214.

([3]) The African Union Counter Terrorism Framework, op. cit., p.2

**المطلب الثالث: الجهود الاستخباراتية الأفريقية لمواجهة الظاهرة الإرهابية.**

شعرت الدول الأفريقية مبكرًا بضرورة إنشاء منظمة أفريقية جامعة تتضافر فيها الجهود الأمنية وتتعاون فيها أجهزة الاستخبارات لمواجهة التحديات القائمة والتهديدات المحتملة للجرائم العابرة للحدود مثل الإرهاب، وفي 26 أغسطس عام 2004 أُنشئت «11 لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية- السيسا Committee of Intelligence and Security Service of Africa- CISSA» والتابعة للاتحاد الأفريقي، ومقرها في أبوجا بنيجيريا ([1]).

**أولا- المهام المسندة إلى السيسا:**

وتضطلع اللجنة بعدد من المهام في المجالات الآتية [(2)]:

1- التحليل الاستخباري والاستراتيجي حول مهددات السلم والأمن في القارة.

2- الحصول على المعلومات ومعالجتها وتحليلها وإرسالها للأعضاء من خلال الأمانة.

3- تسهيل بناء القدرات ومواءمة أساليب التعامل مع التهديدات الأمنية المشتركة.

4- تنسيق الاستراتيجيات لتوفير النصح حول مسار العمل المناسب حول القضايا في نطاق تفويضها.

5- تطوير عقيدة أمن أفريقي ذاتية لوضع أسس مشتركة لدراسة وتحليل الظواهر والعوامل التي تضر باستقرار الأعضاء.

6- أي مهمة أخرى توكل إليها من قبل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أو الممثل المعين حسب الأصول.

---

([1]) مجلة السوسنة، «**تعرف على منظمة أجهزة الأمن والمخابرات الأفريقية- السيسا**»، السودان، 24 سبتمبر 2017. https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=325442

([2]) **Committee of Inteligence and Security Services of Africa- CISSA.** https://cissaau.org/ar/home-2/

**ثانيا- أهداف السيسا:**

1- تسهيل التعاون والتواصل بين أجهزة المخابرات وتبادل المعلومات وتنسيق الاستراتيجيات حول كل التهديدات الأمنية المشتركة.

2- تطوير وتعزيز تدابير بناء الثقة بين أجهزة المخابرات والأمن.

3- تزويد الاتحاد الأفريقي بالبيانات والمعلومات اللازمة.

4- العمل كقاعدة للتعاون مع المنظمات الشبيهة بـ «السيسا» خارج أفريقيا.

5- العمل كقناة دعم للتواصل بين الأعضاء خلال الأزمات والظروف الأخرى التي قد تظهر [1].

**ثالثا- الهيكل التنظيمي للسيسا:**

تتشكل اللجنة من أربعة مستويات، وهي كالآتي [2]:

1- **المؤتمر:** وهو الهيئة التنفيذية العليا للسيسا ويتكون المؤتمر من رؤساء أجهزة مخابرات وأمن الدول الأعضاء أو ممثليهم من قبل دولهم، ويجتمع المؤتمر مرة واحدة سنويًا في دورة عادية قبل انعقاد قمة الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، ويدرس حالة السلم والأمن ويقرر في مثل هذه القضايا، ويضطلع المؤتمر بصلاحيات محددة كوضع السياسات العامة للسيسا، وتلقي التكليفات ورفع التوصيات للأمانة العامة للاتحاد الأفريقي، بجانب اعتماد الميزانية، وتعيين موظفي الأمانة استنادًا لمبادئ الاتحاد الأفريقي الخاصة بالتمثيل الإقليمي العادل.

2- **المكتب:** ويتكون مكتب مؤتمر السيسا من رؤساء السيسا (الحالي، والسابق، والقادم) بالإضافة إلى رؤساء أقاليم السيسا الخمسة ونوابهم (الشمال، والشرق، والغرب، والوسط، والجنوب) ويتولي المهام والواجبات التي يكلفه بها المؤتمر، والعمل نيابة عن المؤتمر فيما بين الدورات، والإشراف على تنفيذ قرارات المؤتمر.

---

(1) Idem.
(2) Idem.

3- **الترويكا:** وتتكون من رؤساء السيسا (الرئيس الحالي، والرئيس السابق، والرئيس القادم) ويرأسها الرئيس الحالي للسيسا وتقوم بالتدخل والتوسط في حالة النزاعات، وتقدم تقرير عن حالة الأمن والسلم في القارة إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي، كما تعمل على إنجاز المهام التي يكلفها بها المكتب.

4- **السكرتارية:** ومقرها في أديس أبابا لتسهيل التواصل والتنسيق مع رئيس مكتب الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن، وتضطلع بالأمور الإدارية، بالإضافة إلى تنسيق أنشطة السيسا في المناطق المختلفة وإقامة ورش العمل والتدريبات للموظفين من خلال جامعة المخابرات والأمن والمحافظة على الاتصال الأمني، وإرسال التقارير ذات الصلة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وإرسال تقارير نصف سنوية للأعضاء عن وضع السلم والأمن في أفريقيا، وتحديث قاعدة بيانات أمنية بشكل دوري للدول الأعضاء عن وضع السلم والأمن في القارة، وأي تهديدات محتملة فيها.

**رابعا- مؤتمرات السيسا:**

انعقد إلى الآن حولى أربعة عشر مؤتمرًا بشكل منتظم، أخرها وأهمها المؤتمر السادس عشر 2019 الذى عقد في ويندهوك عاصمة ناميبيا وسبقه مؤتمر أبوجا عاصمة نيجيريا ومؤتمر الخرطوم الذي انعقد في السودان. [1]

عُقدت المؤتمرات سالفة الذكر تحت شعار «نحو استراتيجية شاملة تجاه مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار السياسي في أفريقيا» وجاء فيه التأكيد على التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها قارة أفريقيا من جراء الإرهاب والجرائم المرتبطة به مثل: التهريب والمخدرات وغسيل الأموال، ودعا إلى الحاجة الملحة لصياغة استراتيجية أفريقية شاملة لمكافحة الإرهاب تتعاون فيها الدول الأفريقية كافة لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تكاد تعصف بدول كاملة [2].

---

([1]) لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية- **السيسا، البيان الختامي، (الخرطوم:** الدورة العادية الرابعة عشرة، 24-30 سبتمبر )2017، ص 7.

([2]) **المرجع السابق،** ص 2.

وخرجت تلك المؤتمرات بعدد من التوصيات منها [1]:

1- التأكيد على ضرورة المواجهة الفكرية للإرهاب عبر المنتديات الفكرية، مثل المنتدى الذي عُقد في السودان 27 سبتمبر، وأكد الرئيس عمر البشير بأنه سيُعقد سنويًا.

2- العمل الحثيث لتنفيذ الاستراتيجية الأفريقية 2020 والمتعلقة بإسكات صوت البنادق في أفريقيا.

3- كشف سلسلة الدعم المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، ودور هذه الأسلحة في تهديد السلم والأمن في أفريقيا.

4- والكشف عن آليات تمويل الإرهابيين غير المشروعة.

5- ضرورة التعامل مع إساءة استخدام الفضاء الألكتروني (الإرهاب السيبراني) في أغراض الإرهاب ونشر الأفكار المتطرفة.

6- التعامل مع الإرهاب والجرائم المرتبطة به، من الجرائم المنظمة والعابرة للحدود، والاتجار في البشر، والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، والسطو المسلح، والاختطاف من أجل الفدية.

دعا السفير حميد أوبلوبيرو مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي- الذي شارك في المؤتمر- إلى ضرورة التعاون الاستخباراتي المشترك في تبادل المعلومات والخبرات، والاشتراك في العمليات الموحدة متعددة الجنسيات، ومواءمة التشريعات، وتبادل الخبرات القانونية، وأكد ضرورة تسليم المجرمين، وتعزيز أجهزة الأمن الوطنية، وأشار إلى ضرورة التعاون بين السيسا ومنظمة التعاون الإسلامي والتي تضم 23 دولة عضو من أعضاء السيسا.

كما دعا السفير إسماعيل شرقي مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي إلى ضرورة تعاون مركز بحوث ودراسات الإرهاب، ونظام الإنذار القاري المبكر، وآلية الاتحاد

---

([1]) African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT). **Annual Reports 2019–2023**،".

الأفريقي للتعاون الشرطي، إلى إقامة شراكة قوية وتنسيق الجهود والأنشطة فيما بينهم[1].

**خامسا- الاجتماع الافتتاحي للترويكا ورؤساء الأقاليم:**

كما شهد العام الماضي الاجتماع الأول الذي ضم الترويكا ورؤساء الأقاليم، وانعقد الاجتماع في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا (عاصمة إثيوبيا) في 27 نوفمبر 2017، وترأس هذا الاجتماع الفريق أول أمن مهندس/ محمد عطا المولى عباس المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني ورئيس لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية (السيسا) الحالي، كما شارك في الاجتماع أعضاء مديري أجهزة الأمن والمخابرات من الدول التالية (ناميبيا، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، جنوب أفريقيا، السنغال، بالإضافة إلى السودان) ممثلين للترويكا والأقاليم الأفريقية الخمسة[2].

بدأ المؤتمر بالإعلان عن التضامن مع حكومتي مصر والصومال وإدانة الهجمات الإرهابية التي تمت في سيناء، وتفجيرات العاصمة مقديشيو، والتي أودت بحياة المئات من الضحايا، وتكاتف الجميع مع مصر والصومال في حربهما على الإرهاب.

ونسق الاجتماع لعدد من ورش العمل والتدريبات لتنفيذ برنامج عمل من نوفمبر 2017 إلى يونيو 2018، والمضي قدمًا في الاستراتيجية الأفريقية لإسكات البنادق في 2020.

**سادسا- المعوقات والتحديات التي تواجه التعاون الاستخباراتي في أفريقيا:**

تواجه أجهزة الاستخبارات عددًا من المعوقات الداخلية، بالإضافة إلى معوقات التعاون الاستخباراتي بين الدول المختلفة، ومنها؛

---

([1]) **المرجع السابق**، ص ص 3-7.

([2]) لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية- **السيسا**، **البيان الختامي**، الخرطوم، الدورة العادية الرابعة عشرة، 24-30 سبتمبر 2017، ص 7.

**1- معوقات فاعلية أجهزة الاستخبارات في الداخل:**

بجانب المعوقات الفنية مثل قوة الجهاز ومدى فاعليته ومستوى تدريبه وتأهيله، يواجه عددًا من المعوقات الأخرى، أهمها:

أ- عدم الاتفاق على مفهوم دقيق للإرهاب تتبناه الدول جميعًا، فبعض الدول تنظر إلى التنظيم بأنه حركة سياسية، ودول أخرى تراه حركة انفصالية، بينما تصنفه دول ثالثة بأنه تنظيم إرهابي.

ب- قناعات صانع القرار، وخاصة رؤساء الدول والحكومات والذي يصل إلى منصبه ولديه بعض القناعات فيما يخص السياسة الخارجية مع الدول، مما يجعله لا يقتنع كثيرًا بالتقارير والتحليلات الاستخباراتية والتي كانت تستوجب اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير لمواجهة المخاطر. وأحيانًا يتعلق الأمر بتفضيلات البيروقراطية، والتي تعمل على تعطيل بعض التقارير عن وصولها لصانع القرار لأنه مخالف لقناعاتها. كذلك تسييس أجهزة الاستخبارات وذلك عبر رفض تقرير معين لصالح وجهة نظر معينة لدى صانع القرار [1].

ج- والاعتماد على مصادر أخرى للمعلومات، وأيضًا غياب الفهم الدقيق لدور جهاز الاستخبارات بالإضافة إلى عدم تبني سياسات لمواجهة التهديدات المحتملة التي تواجه الدولة [2].

**2- معوقات التعاون الاستخباراتي بين الدول الأفريقية:**

هناك عدد من الإشكاليات العامة والتي تخص الدول بشكل عام، وهناك إشكاليات ومعوقات تخص الدول الأفريقية.

---

([1]) د. شادي عبد الوهاب، «المقاربات المفسرة لدور الاستخبارات في السياسة الخارجية»، **مجلة السياسة الدولية** (ملحق اتجاهات نظرية، العدد 214، أكتوبر 2018) ص ص 8-9.

([2]) **المرجع السابق.**

أ- من الإشكاليات العامة المطروحة التي تعيق التعاون الاستخباراتي، مشكلة أمن المعلومات الاستخباراتية، أي أن الدولة التي تملك المعلومة وتتبادل هذه المعلومة تظل ملكًا لها، وغير مسموح للدولة الأخرى مشاركة هذه المعلومة دون الرجوع لمصدر المعلومة الأصلي. ومصدر هذه الإشكالية هو غياب الثقة وعدم إدراك المصلحة المشتركة بين المجتمع الدولي بشكل عام في مواجهة المخاطر الإرهابية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى التجسس على الحلفاء كونه إحدى الإشكاليات المطروحة، وهو ما يعمق الشعور بفقدان الثقة [1].

ب- الجدل حول حقوق الإنسان والتدبير والإجراءات الوقائية الأمنية، أحد معوقات عمل أجهزة الاستخبارات بشكل عام، وأحد معوقات التعاون [2].

ج- أما فيما يتعلق بمعوقات التعاون الاستخباراتي بين الدول الأفريقية، فإنه ناجم من المشكلات التي تعاني منها غالبية الدول الأفريقية بشكل عام، فكون أغلب الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، وبعضها لديه أجهزة غير مؤهلة ومدربة بالشكل الكافي، فإنها أيضًا تتمترس حول السيادة الوطنية، وترفض التدخل في شؤون الدول الأخرى، كما تتعامل بحساسية مع التحذيرات الأفريقية.

د- اختراق بعض أجهزة الاستخبارات الغربية والشرق أوسطية للقارة الأفريقية، والعمل على تأجيج الخلافات الأفريقية الأفريقية، والتي تؤدي إلى مزيد من فقدان الثقة بين الأفارقة، وذلك لضمان تبعية الدول الأفريقية الأمنية والاقتصادية لهم.

من الجدير بالذكر أنه ينبغي على الدول الأفريقية العمل على بناء الثقة بين الأجهزة الاستخباراتية والأمنية، وتعزيز التعاون بين الأفارقة، وتضطلع السيسا بالدور الأكبر في هذا الشأن كونها الجهاز المؤسسي الأفريقي الجامع لكل الدول الأفريقية، فضلا عن

---

([1]) د. رضوى عمار، «العلاقات الاستخباراتية الدولية بين منظوري الواقعية والليبرالية»، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 214، المجلد 53، أكتوبر 2018) ص 13.

([2]) المرجع السابق.

تفعيل القوات الأفريقية الجاهزة المنتشرة في الأقاليم الخمس تحت قيادة وزراء الدفاع، وتطوير الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب، وما يرتبط بها من جرائم وتهديدات، ويمكن في هذا الشأن الإشادة بمجموعة الدول الخمس G5 والتي تضم كلًا من: موريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر ومالي التي كونت قوة مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية والجماعات الجهادية التكفيرية والإرهابية التي تنتشر في المنطقة فيما عرف باسم «التحالف من أجل الساحل» وذلك بالشراكة مع فرنسا، كما أعلنت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة توفير دعم مالي قُدر بـ 130 مليون دولار للقوة الأفريقية في إطار جهود الدولتين لمكافحة الإرهاب[1].

ويجدر بنا الإشارة إلى الجهود المصرية في مكافحة الإرهاب، سواء بدعوة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في 28 يناير 1986 لإقامة مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب وتحديد مفهوم دقيق للإرهاب، والذى أكد فيه أن الإرهاب سيطال الجميع، وذلك قبيل الانتشار الكبير للحركات الإرهابية بنحو ربع قرن، كما أكد مبارك ضرورة تعاون المجتمع الدولي عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية لمواجهة الإرهاب، بالإضافة إلى جهود الرئيس عبدالفتاح السيسي في مكافحة الإرهاب، والتأكيد على التعاون الجماعي عبر تشكيل قوات عربية للدفاع المشترك ومواجهة المخاطر الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتعاون مع الدول الأفريقية في هذا الشأن، وأخرها إعلان القوات المسلحة الانتهاء من إنشاء أول مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب لدول الساحل والصحراء.

- **خاتمة:**

على الرغم من وجود العديد من الأطر القانونية والمؤسسية لمنع ومكافحة الإرهاب على المستويين القاري والإقليمي على النحو السالف الإشارة إليه، غير أن ثمة عقبات

---

([1]) حامد المسلمي، «عالمية الإرهاب وعولمة مواجهته»، **مجلة المرجع** (باريس: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الأول، مايو 2018) ص ص 68–72.

حقيقة تتعلق بتفعيل إرادة الدول الأفريقية التي تعاني من الظاهرة للتعامل مع تهديد الإرهاب، ولعل من اهمها نقص التمويل اللازم لاستمرار وزيادة تلك الجهود.، حيث إن هناك محدودية في الموارد المالية لدعم الأجهزة المؤسسية الأفريقية المعنية بجهود مكافحة الإرهاب، وهو ما يجعل الأطراف الخارجية غير الأفريقية خاصة الغربية منها هي المسئولة عن الجانب الأكبر من تمويل عمليات مكافحة الإرهاب، على نحو يؤثر سلبًا على القرار الأفريقي في هذا الشأن ويضعه في موقع التابع.

كما أن هناك عقبات تتعلق بغياب التنسيق والتعاون البيني المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أو التجمعات الاقتصادية الإقليمية بشأن جهود مكافحة الإرهاب، حيث إن أغلب هذه الجهود إما أن تكون فردية تقوم بها الدولة التي تواجه خطر الإرهاب على إقليمها أو متعددة الأطراف مقترنة بصيغة مشاركة رئيسية من قبل دولة بمفردها مع مساهمات رمزية سواء مالية أو عسكرية من قبل دول أخرى متأثرة بتهديد الإرهاب.، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية المشتركة لتفعيل الأطر الأفريقية القانونية والمؤسسية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب، وذلك على نحو يؤثر سلبًا على اقتلاع المسببات الجذرية للإرهاب والتعامل معه لتقليص خطورته والسيطرة عليه بشكل تام.

- **مراجع الدراسة:**

**أولا: المراجع العربية:**


1. الإتحاد الأفريقي، مقرر بشأن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، مواد 1، 3 ،5 يراجع الرابط: http:// www.peaceau.org/uploads/ex-cl-dec-82-iv-a.pdf
2. إدريس عطية، "الإرهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها"، رسالة ماجستير (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر).
3. أميرة عبد الحليم، أفريقيا في تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب 2016 ... قراءة نقدية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية http://acpss.ahram.org.eg 8-8 2107
4. حامد المسلمي، «عالمية الإرهاب وعولمة مواجهته»، مجلة المرجع (باريس: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الأول، مايو 2018) .
5. حامد المسلمي، «نيابة عن العالم.. مصر تُحارب التطرف وتُنشئ مركزًا إقليميًّا لمكافحة الإرهاب»، موقع المرجع (باريس: مركز دراسات الشرق الأوسط، 26 يونيو 20118) http://www.almarjie-paris.com/2042
6. د. رضوى عمار، «العلاقات الاستخباراتية الدولية بين منظوري الواقعية والليبرالية»، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 214، المجلد 53، أكتوبر 2018).
7. د. شادي عبد الوهاب، «المقاربات المفسرة لدور الاستخبارات في السياسة الخارجية»، مجلة السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية، العدد 214، أكتوبر 2018).
8. د. شيماء محى الدين، "دور المنظمات القارية والإقليمية الفرعية في مكافحة الإرهاب في افريقيا" في د. إبراهيم نصر الدين (محرر) الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية – الأفريقية، (القاهرة: المركز العراقي الأفريقي للدراسات الإستراتيجية2016).
9. لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية– السيسا، البيان الختامي، (الخرطوم: الدورة العادية الرابعة عشرة، 24–30 سبتمبر )2017،.
10. مجلة السوسنة، «تعرف على منظمة أجهزة الأمن والمخابرات الأفريقية– السيسا»، السودان، 24 سبتمبر 2017.

https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=325442

11. محمد بشير جوب، جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب، موقع قراءات أفريقية، يراجع الرابط:

https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%AC%D9%87%D9%88%

**ثانيا المراجع الأجنبية:**

1. African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT). Annual Reports 2019–2023،".
2. Committee of Inteligence and Security Services of Africa- CISSA. https://cissaau.org/ar/home-2/
3. Joseph Léa NKALWO NGOULA, L'Union Africaine à l'épreuve du terrorisme : forces et challenges de la politique africaine de sécurité Cameroun, avril 2016.
4. Pascal DE GENDT, L'Union Africaine face aux défit du continent, analyses et etudes politique international, (Paris 2016).
5. The African Union Counter Terrorism Framework.